

حوار بين ما
يشدّنا
إلى الأسفل
وما يدعونا
إلى الأعلى | 14



نجم ساحة النجمة... القانون أو النصاب؟

2 |



جوزاف عون لـ «لاريجاني»: لا زيارة إلى بعيدا

3 |



تحت المجهر | 7-6

لبنان متمسك
بسيادته القضائية
وسوريا لشطب
ملفات «الإرهاب»
أولاً



رياضة | 12

بين التميّز
والسقوط...
ماذا تُخبّي
ليالي الأبطال؟

2 . محليات

العدد **1685** | السنة السابعة | **الثناء** 30 أيلول 2025

نداء الوطن

أسرار		
🇸🇦 سخرت مصادر سياسية من الذرائع التي يقدّمها «الثاني» لرفض اقتراع المغتربين، وأبرزها صعوبة القيام بعمليات انتخابية، وذكرّت المصادر بأن الولايات الأميركية والعواصم الأوروبية وأستراليا غالبًا ما تشهد نشاطات لـ «الثاني» من دون اعتراض من السلطات في تلك الدول.		🇸🇦 رئيس الجمهورية وقبيل مغادرته إلى نيويورك بيّض ساعات، رار وعقبيلته السيّدة فيروز في منزلها وقدّم إليها التنازي بوقاة نخلها الفنان زياد الرحباني. استمرّت الجلسة قرابة الساعة تخلّلها كلام عن العطاء الذي قدّمه الرحبانية وفيروز للفن اللبناني على مدى أكثر من نصف قرن.

عون يستوعب «واقعة» الروشة نجم ساحة النجمة... القانونون أو النصاب؟

علمت «نداء الوطن» أن اتصالات مكثّفة جرت ليلاً بين مختلف أطراف المعارضة في مجلس النواب لمقاطعة جلسة اليوم ، في محاولة لمنع تمرير قانون الانتخابات كما هو. إذا معركة اقتراع المغتربين في عتق الزجاجة، بين تطيير نصاب الجلسة وتأمين نصاب هزيل، والسؤال هو: هل دخل اقتراع المغتربين في أماكن وجودهم لا 128 لائحة، في دائرة الخطر؟ يُخشى أن يكون الأمر قد اقترب من هذا المصير، وما قاله رئيس مجلس النواب نبيه بري يعكس هذا النطاق، فـرئيس المجلس لخص موقفه بالقول: «كفى محاولات لتجاوز قانون الانتخاب الحالي»، كلام رئيس المجلس يمكن اعتباره أنه يشكّل «خارطة طريق» إلى آيار المقبل، الموعد القانونوي للانتخابات النيابية.

رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية النائب جورج عدوان قال: «هناك خطر على إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، وسط محاولات تعطيل هذا الاستفاق، وهو ما سيُثبّن أنّ دولة وعهدًا وحكومة ومجلسًا نايبيًا فاشلون».

وتوجّه عدوان، في تصريح إلى رئيس الحكومة، قائلاً: «الانتخابات موضوع إدارتي تنفيذي، وعلى الحكومة أن تتخذ كلّ التدابير من أجل التحضير لإجرائها»، موضحاً «أنّنا قرّرنا تعليق مشاركتنا في اللجنة، كي لا تكون الأخيرة ستاراً لربح الوقت وتأجيل الانتخابات. وندعو كلّ الكتل التي موقفها مشابه إلى التضامن معًا في كل خطوة، بدءًا من عدم المشاركة في اللجنة».

ودعا عدوان إلى «قّد جلسة لهيئة العاقة للمجلس منقولة مباشرةً على الهواء، كي تتعبّر كلّ كتلة عن موقفها بشأن الانتخابات، فيظهر الخط الأبيض من الأسود، وينكشف بوضوح من يُريد إجراءها، ومن لا يريد ذلك».

على الأثر، دار سجل عنيف بين النائب علي حسن خليل ونواب «القوات اللبنانية»، على خلفية اتهام خليل لـ «القوات» بحلولة تطيير الانتخابات، وقال خليل بعد كلمة عدوان: «واضح إلو الإخوان بذهن يطيروا الانتخابات»، فمحقّ له عدوان ونواب «القوات»، فقال خليل: «في تقليل أخلق كل واحد يحترم حالو عيب عليكن»، ليعلق المصراع في القاعة ويقول له النائب بيار عاو عصي: «إنت احترم حالك».

وبعد انسحاب الكتل النيابية شدد النائب علي حسن

خليل على أنه «مهما عُثف الانسحاب بعناوين سياسية، يبقى الأساس الإشارة التعطيلية لعمل المجلس»، داعياً «الكتل التي انسحبت لإعادة النظر، والحضور في جلسة الغد (اليوم)». وقال إن «الحكم في العلاقة بين الجميع هو القانون، ولا قلق انتخابيا لدينا، وجاهزون للانتخابات عندما تسمح الظروف، ونحن غير قافرين على قيادة انتخاباتنا في الخارج بغياب كافؤو الفرص».

اللقاء النيابي المستقل يقاطع جلسة اليوم أيضًا
تكتّل «اللقاء النيابي المستقل» قرر عدم المشاركة في جلسة اليوم، وعّلل عدم المشاركة «انطلاقًا من حرص التكتل على إتاحة أوسع مساحة ممكنة أمام الاتصالات والمشاورات الجارية، حرصًا على تعزيز مناخ التوافق بين اللبنانيين عامة والكتل السياسية خاصة.

بو صعب واجهة الرئيس بري

كان لافتًا أن نائب رئيس المجلس الياس بو صعب سارع وفور رفع الجلسة إلى دعوة اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب إلى جلسة تعقد الحادية عشرة قبل ظهر الخميس، للاستماع إلى وزير الداخلية في شأن قانون الانتخاب. فكيف سيتمرّف معها النواب المعترضون؟ وهل ستخرج بجديد؟ خصوصًا أن الهمس يرتفع في أروقة مجلس النواب في شأن المعادلة الآتية: حصية السلاح قبل الانتخابات النيابية، أم الانتخابات النيابية قبل انتهاء من حصية السلاح؟

مصادر نيابية علقت على «اندفاع» نائب الرئيس الياس بو صعب، فاعتبرت أن خطوته تشكل «السياسة عكس التيار»، وسألت هذه المصادر: ما هي خلفية اندفاعه بو صعب؟ وما هي الفواتير السياسية التي يسددها للرئيس بري؟

انطلاقًا من كل هذه المعطيات، فإن جلسة اليوم تترجّع بين تطيير النصاب، إذا نجت المعارضة في ذلك، وبين تأمين نصاب هزيل، إذا نجح نائب الرئيس الياس بو صعب في تحقيقه.

عون يستوعب «واقعة» الروشة

وبعد عودته من نيويورك باشر رئيس الجمهورية عدوان

جوزاف عون استيعاب الهزة التي سببتها واقعة صخرة الروشة، وفي هذا الإطار كثف اللقاءات والاتصالات من أجل راب الصدع وعدم تطور الأمور وإعادة الهيبة إلى الدولة، وأعطى جرةة دعم للجيش والأجهزة الأمنية حيث أكد أنهم خط أحمر في كلام يؤكد التمسك بمناطق الدولة والمؤسسات إذ لا بديل عن الشريعة التي ستيسط سلطتها على كل الأراضي اللبنانية لأنّه حان زمن الدولة.

ومتابعة للحدث علمت «نداء الوطن» أن الرئيس عون يستقبل اليوم في قصر بعيدا الرئيس نواف سلام ليحت كل ما جرى والتأكيده على وحدة السلطة وتغامنها والاستمرار بمشروع بناء الدولة.

ومن جهة ثانية التقى الرئيس عون رئيس مجلس النواب نبيه بري لتطويق ديول ما حصل على الروشة، وكان اللقاء إيجابيا حيث كانت المواقف متطابقة، وأكد

بري أنه لا يريد مشاكل على الأرض وتوتير الأجواء، وتم الاتفاق على متابعة الأوضاع عن كثب. وبعد اللقاء، قال

الرئيس بري: «كالمعدة كان اللقاء مع فخامة الرئيس متنازًا، عرضنا فيه مواضيع الساعة وأطلعني على نتائج اللقاءات التي عقدها في نيويورك، ووضعت في جو ما حصل في بيروت قبل أيام».

كما علمت «نداء الوطن» أن الرئيس عون سيواصل نشاطه في هذا الإطار، إذ يعمل على منع أي انزلاق إلى مواجهة داخلية وسيترك أيضًا على متابعة مؤتمر لبنان رولان الخوري وثلاثة آخرين موقوفين في ملف الكازينو، لقاء كفاءة مالية قيمتها 20 مليار ليرة لبنانية عن كل شخص من هؤلاء.

كلام النائب حسن فضل الله غير صحيح
في هذه الأثناء، ردّت مصادر مطلعة عبر «نداء الوطن» على ما قاله عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله عن أن اتفاقًا حصل بين الرئيس جوزاف عون و«الثنائي» الشيعي قبيل انتخابه رئيسًا في مجلس النواب، فأوضحت أن كلام فضل الله غير صحيح وهو لحدّ الرماد في العيون، وأن عون لم يتفق مع «الثنائي» على أي شيء، والدليل ما قاله بعد نصف ساعة في خطاب القسم وتحديداً حصية السلاح بيد الجيش، وهو لم يعدل حرفًا واحدًا على خطاب القسم الذي حمله

نداء الوطن

جوزاف عون لـ «لاريجاني»: لا زيارة إلى بعيدا

رامي نعيم^(٣)

عن صخرة الروشة قفزت الفتنة في 25 أيلول المنصرم، بعدما تدارك المعتبّون خطورة الموقف. هي لحظة تُتخذ فيها القرار فأما يكون المُقرّر حكيماً أو لا يكون، وعليه يحدّد اللبنانيّون النتائج. ولأنّ لا ارتجال في الأمن، رفض قائد الجيش العماد رودولف هيكل والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء راند عبدالله منع مناصري «حزب الله» من إضاءة صخرة الروشة بصورة الأُميين العامين السابقين لـ «حزب الله» السيدين حسن نصرالله وهاشم صفّي الدين وتحلّلت تبعات قرارهما إعلامياً غير آتّيين.

وفي معلومات خاصة بـ «نداء الوطن»، فإن المسؤولين الأُميّين نشقا مع فخامة الرئيس جوزاف عون، وهو ركب بقرارهما عدم استعمال القوّة، معتبرًا أن المخالفة التي يقوم بها جمهور «الحزب» مهما عظمت، لا ترقى إلى إطلاق النار على المحتشدين، ولا تستوجب سفك دماء. فمن يخالف القوانين يُحاكم، وهذا ما يحدث اليوم في متابعة الحكومة والوزراء لمخالفة إضاءة صخرة الروشة. مصادر بعيدا أوضحت لـ«نداء الوطن»، أن الرئيس عون رفض ويرفض أيّ مشّ بالجيش اللبناني وبقيادته، وهو قدّ أمس قائد الجيش وسامًا تكريمًا لدوره الحساس في هذه الظروف الخطيرة التي يمرّ بها لبنان وقدره الجيش على حفظ الأمن ومنع التجاوزات. المصادر ردّت عبر «نداء الوطن» على ما قاله عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» حسن فضل الله عن أن اتفاقًا حصل بين الرئيس جوزاف عون و «الثنائي» الشيعي قبيل انتخابه رئيسًا في مجلس النواب، فأوضحت أن كلام فضل الله غير صحيح. وهو لحدّ الرماد في العيون، وأن عون لم يتفق مع «الثنائي» على أي شيء، والدليل ما قاله بعد نصف ساعة في خطاب القسم وتحديداً حصية السلاح بيد الجيش، وهو لم يعدل حرفًا واحدًا على خطاب القسم الذي حمله معه بعدما تعب على كتابته وقصد كلّ كلمة فيه، ولن يُنتهي عهده قبل تحقيق كلّ كلمة قالها.

أما سبب عدم إصدار بيان من الرئاسة يكذب فضل الله، فأشارت مصادر بعيدا إلى أن الرئيس لا يريدُ على مواقف من هنا وهناك، وأن فضل الله لم يكن أصلًا في الاجتماع الذي عقد بين ممثلي «الثنائي» الشيعي والرئيس عون. وبالتالي، فإن الرئاسة غير معيّنة بما يقول فضل الله لا من قريب ولا من بعيد. ولأنّ المصطادين في الماء العكر كثر، والمتضررين من العلاقة بين الرئيس جوزاف عون ورئيس الحكومة نواف سلام أكثر، فإن الرئيس عون وبحسب مصادر بعيدا، حرص على التواصل مع السراي، وهو يستقبل اليوم في بعيدا سلام بعدما تواصل في اليومين الماضيين ويتأخّتا في تداعيات الروشة وملف الانتخابات، وبحسب المصادر، فإن توتّرًا بين بعيدا والسراي يطرأ بين الحين والآخر، والسبب يعود إلى فريق «كلنا إرادة» المقرب من سلام والذي لم ينس بعد تعيين الحاكم كريم سعيد في مصرف لبنان، وهو يحاول صت الزيت على النار في كلّ مرة يحدث تباين في وجهات النظر بين عون وسلام. في موازاة ذلك، تعتبر مصادر بعيدا أن المزايدين على مواقف الرئيس يكيلون بمكائيلين، وأن هذا التصرّف ليس بريًا، ففي حين أن الرئيس جوزاف عون رفض استقبال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي لاريجاني، على الرغم من الاتصالات الكثيرة التي تلقاها طليًا لاستقباله، فإن نواف سلام استقبله، فأين المزايدون؟ وبحسب مصادر بعيدا، فإن رفض الرئيس عون استقبال لاريجاني يعود إلى

العدد **1685** | السنة السابعة | **الثناء** 30 أيلول 2025

محليات3

صالح المشنوق

إضاءة نواف سلام

رجل الدولة (مع التحفظ على ذكوريّة التعبير)، كثيرًا ما سمعنا عن هذا المفهوم، وكأنّه ظاهرة منذ زمن عابر. قيل لنا إنّّه في لبنان «الأمن الجميل» كان هناك رجال دولة، مع أن النوستالجيا بطبيعتها تحمل الكثير من المبالغات والتصحيح بمفعول رجعي. في العقد الأخير، تعرّفنا إلى الكثير من الظواهر السياسيّة، منها السلبي ومنها الإيجابي. قادة ميليشيا وتجار سياسة من جهة، صنعوا مرحلة تحالف المافيا والميليشيا. ومن جهة أخرى قيادات سياسية سيادية وإصلاحية، خاضت المعارك من خارج دوائر القرار السياسي بوجه ذاك العقد الجهنمي. لكنّها المرّة الأولى (مع استثناء الحقائق العشر لخطاب القسم) نشعر حقًا أن هناك داخل المؤسسات الدستورية، وعلى مستوى القرار المباشر، رجل دولة اسمه نواف سلام. ليس ذلك بمعزّز لمجيد الشخص، فلا هو من محبّي ذلك ولا طبيعة المشروع تحتمل ذلك، وإنما من باب الإدراك بأنّ للمشروع السياسي السيادةي الإصلاحي عدوًّا يمكن الاتكال عليه، وواجب الاستثمار فيه. بهذا المعنى، ما تمت إضاءته في الأسبوع المنصرم ليس صخرة الروشة (بحكم التوجّهية الباسية للبزر المستعمل) بل بشخص رئيس الحكومة، تحديداً كعنوان للمضي قدماً بفكرة السعي إلى دولة صلبة وحديثة.

يخوض نواف سلام أهم معاركه ليس مع الميليشيا التي لم تعد بحدّ ذاتها قادرة على إعاقته قيام هكذا دولة، بل مع رواسب أربعة وثلاثين عامًا من العفن السياسي المتحكّم بعقلية الدولة. وقد بدا ذلك العفن بكامل تجلّياته في أحداث صخرة الروشة، وتحديداً في سلوك المسؤولين المباشرين عن بسط سلطة وهيبة الدولة في الموقع المذكور. فيمّا طاب نواف السلام بكل بساطة وتجرّد تطبيق القانون على جميع المواطنين من دون تمييز أو تفضيل، انبرى مسؤولون آخرون باستعمال المنطق والتعابير التي أوصلت لبنان إلى الدرك الذي وصل إليه: «منع الفتنة» والحفاظ على السلم الأهلي». وهذان العنبريان جزء أساسي من تعاليم «الشرطة الفكرية» الأوروبية (نسبة إلى كتاب جورة أوروبيل الشهير ١984) والتي تستعمل في غير مكانها لضمان بقاء سيطرة الميليشيا وملحقاتها على الفضا العام. وطبعًا لا تكتمل الصورة الأوروبية من دون الحديث عن قائد ملهم وشعب عاشق له وبطبيعة الحال، لجيشه. يكفي مقارنة بيان سلام عن صخرة الروشة ببيان وزير الدفاع عن البلد نفسه، لتبيان الفرق بين منطق الدولة ومناطق الحذّة.

قد تكون مشكلة نواف سلام - لسخرية القدر - إكثاره من الانعغاس بمنطق الدولة الحديثة. قبل أن تكون الظروف الموضوعية قد اكتملت للتعامل مع المسألة على هذا الأساس، بعقله ويحكم تجربته، فإن الضباط ضباط الدولة، والقضاة قضاة الدولة، لذا لا حاجة له لضمان حقّة شخصيّة في «الدولة العميقة». لم يطالب بضباط من «حقّته»، ولا حتى لأسباب متعلّقة بحسن سير النظام العام. ربما لم يرد أن يعترف بأنّ العفن الذي أصاب الدولة عميق إلى درجة لا تسمح بالتعامل مع المؤسسات بمنطق ما بعد الحداثّة. صحيح أن هذا يضاعف قدرته على تحديد مسار الأمور في الوقت الحالي. تستحضرننا الواقعة التاريخيّة في اجتماعات يالطا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أثار رئيس الوزراء البريطاني ونستون شرشل أمام الزعيم السوفيياتي جوزيف ستالين اعتراضات بابا الفاتيكان فأجابه ستالين: البابا! وكم فرقة عسكرية لديه البابا؟ لا حاجة إلى التذكير هنا بأنّ الإمبراطورية السوفيياتية انهارت إلى غير رجعة (ولو بعد حين)، جزئيًا على خلفية جهود قامت بها الكنيسة الكاثوليكية (التي تزداد حضورًا). قوة الشريعة، في نهاية المطاف، تتفوّق دائمًا على شريعة القوة.

يأخذ البعض على نواف سلام أنّه لا ينتمي إلى نادي السياسيين التقليديين اللبنانيين، وكان في ذلك عيبًا. الحقيقة عكس ذلك تمامًا: هذا النادي، وثقافته، وأيديالته، وسلوكياته هو ما أوصلنا إلى ما وصلنا إليه، ميزة نواف سلام، بل علّة وجوده، أنّه ولو عاشر أركان النادي سنوات طويلة، لا يسعى للانضمام إليه. بل يطرح نفسه نقيضًا موضوعيًا لكل هذه التجربة ومخلفاتها. ولهذا السبب تحديداً، نرى فيه عنوانًا لمعركة الدولة، بكل تجلّياتها. عرفنا ذلك منذ اليوم الأوّل (شهادتي الشخصية مجروحة على كل حال)، ولكن الامتحان (كما يقول المثل) كرمه إلى درجة «التفوقية». رجل دولة من الطراز الأوّل الرفيع، بشجاعته حد المغامرة، وثباته حدّ العناد. لذا إليك منا يا دولة الرئيس وسام المسؤولية الوطنية، من رتبة القيام بواجباتك البديهيّة، و«مقبّل العايزيين».



الرئيس عون قدّ قائد الجيش رودولف هيكل وسام الأرز الوطني من رتبة الشواح الأكر

تصاريح رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف والتي سبقت زيارة لاريجاني وفيها تدخل سافر بالشؤون الداخلية اللبنانية.

وهنا قالت المصادر: «أي موقف سياديّ أكثر؟ رفض إضاءة صخرة الروشة، أو رفض استقبال لاريجاني؟». وفي سياق التوتّر بين السراي وبعدا، اعتبرت المصادر نفسها أن بعض المحيطين بسلام يحاولون إقناعه بأن لا رضى دوليًا على الرئيس جوزاف عون، وأن لا مساعدات للجيش اللبناني الذي لم يستطع منع إضاءة صخرة الروشة، في حين بحسب المصادر أن كلّ المعطيات مغلوطة، وأن مشاركة الرئيس في الجمعية العامة للأمم المتحدة تكثّلت بال نجاح واللقاءات كذلك. كما أن ما قيل للرئيس عون على هامش اللقاءات يؤكّد دعم الجيش اللبناني بطريقة غير مسبوقة، وراث المصادر أن على سلام غربة من يدير لهم أذنيه ليستطيع العمل مع الرئيس على تحقيق إنجازات، لا الفرق في منافسة غير موجودة أصلًا آلّ بمخيلة بعض المغرضين.

هذا في العلاقة بين بعيدا والسراي، أما في الاستحقاقات المقبلة فإن مصادر بعيدا تؤكد أن الانتخابات ستجري في مواعيدها، وأن لا تأجيل في عهد الرئيس عون لأيّ استحقاق دستوري. واعتبرت المصادر أن الاتفاق بين عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري قد تمّ على تدليل العقيات لإجراء الانتخابات في موعدها. وأكدت المصادر أن لا إمكانية لانتخاب المنتشرين وفي القانون الحالي، وأن التعديل سيكون سيّد الموقف وقد ينتخب المنتشرون في لبنان بعد تعدّر تأمين انتخابهم في الخارج. وجزمت المصادر بأن الرئيس عون لن يستقبل ولن يتنكّر ولن يرشح أحدًا للانتخابات النيابية المقبلة، لكنه لن يرفض طلب أي نائب بأن يكون من حصّة الرئيس بعد الانتخابات النيابية المقبلة.

هذا باختصار ما نقلته مصادر بعيدا لـ «نداء الوطن» بعد زيارة ناجحة إلى عاصمة القرار وبعد الليلة التي وقعت إثر إضاءة صخرة الروشة. وهذا باختصار موقف الرئيس الذي على ما يبدو لا يزال سياديًا ولا يزال مصرًّا على تحقيق خطاب القسم مهما علت الأصوات المُضَلّلة ومهما حاول بعض المتضرّرين تشويه الصورة.

^(٣) **نائب رئيس التحرير**

وفي منتصف النقاش التشريعي، كان النائب ميشال موسى يتنقّل بين نواب «القوات» وبعض النواب التغييريين والمستقلين، لاقناعهم بالخروج من الجلسة، إذ لا يطرح قانون الانتخاب على النقاش. وعند عدم تجاوب بري مع مطلب النائب زياد حواط بهذا الخصوص، خرج نواب «القوات» ومعوّض بوبلا يعقوبيان وأشرف ريفي ومارك حو من الجلسة. فاستمر نائب رئيس المجلس الياس بو صعب بالنقاش، فقاطعه موسى ويعقوبيان من على مدخل القاعة قائلين «ما بقي في نصاب» وكانت الساعة قد بلغت الـ ١:05، فطلب بو صعب تعداد النواب داخل القاعة، فتبيّن أن عددهم 55، والنصاب القانوني 65. فأكمل بو صعب النقاش من دون التصويت. قبل أن يعود بري إلى القاعة ويرفع الجلسة عن الساعة

الجلسة التشريعية بين «إذا رجّال قرّب» و«منحوّلها مدرسة مشاغيين»

معلّمًا مقاطعة كتكتل الجمهوريّة القويّة اجتماعات اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب التي يرأسها بو صعب.

ضك وصراح

الرد على عدوان جاء من النائب علي حسن خليل الذي أثار قوله «واضح أن الإخوان يريدون تطيير الانتخابات» موجة من الضحك من أكثر من نائب، فتطور الأمر إلى سجال بين خليل وأكثر من نائب متوجّها إليهم بالقول «عيب عليكن جماعة بلا أخلاق»، فرد عليه نواب وارتفع المصراع. حتى أن النائب بيار بو عاصي توجّه إليه بالقول «إنت البلا أخلاق وإذا رجال النائب قبلان قبلان يقول «بدكن إياها مدرسة مشاغيين منحوّلها هيك».

فتحدّث بري لتهذئة الوضع مركزًا ما قاله

الموقت والغوري.

أما النائب سامي الجميل فاستغرب غياب قانون الانتخاب عن جدول أعمال الجلسة، سألًا بري عن أسباب عدم إدراجها، قائلاً: «دولة الرئيس، اللجنة الفرعية تناقش بلا قرارات، ويظل حال الطوارئ، يجب طرح الموضوع على جدول أعمال الجلسة لأنه مهميري». فلم يتجاوب بري مرة جديدة.

وحتى عندما قدّم النائب ملحم خلف مدخّرة وطلب تطبيق المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على أن «لأي من النواب مع تقدّم مشروع أو اقتراح قانون أن يطلب بمذكّرة معللة مناقشته بصورة عمل اللجنة المشتركة بين وزارتي المغتربين والداخلية.

هكذا فعل رئيس المجلس أيضًا مع مطالبات النائيين وضاح الصادق وميشال معوض. قبل أن تحدّث النائب جورج عدوان عن «شعور بوجود محاولة خديّة لعدم إجراء الانتخابات النيابية».

العريضة النيابية المطالبة بطرح اقتراح القانون المعجّل لتعديل المادة 122 من قانون الانتخاب (اقتراع المغتربين). ولم يتجاوب أمس مع مثيري مسالة قانون الانتخاب.

باسيل ضد الـ 128

أول المتحدّثين كان النائب جبران باسيل الذي غرّد خارج الراي القائل بالسماح للمغتربين بالاقتراع لـ 128 نائبًا، داعيًا الحكومة الى تسجيل المغتربين. وأن المادة 123 من قانون الانتخاب لا تحتاج لمرسوم أو قانون، بل إلى نتيجة عمل اللجنة المشتركة بين وزارتي المغتربين والداخلية.

لكن النائب فراس حمدان خالف رأي باسيل معتبرًا أن من الضروري تحدّل مجلس النواب، ومطالبًا بري بعرض اقتراحات قانون الانتخاب على الهيئة العامة للتصويت.

أحمد الأيوبي

سلام: استنهاض السنة وإحياء 14 آذار

عبر الرئيس نواف سلام منذ تولّيه رئاسة الحكومة معمودية نار سياسية وأمنية لن تنتهي رثما حتى بعد خروجه من الحكم، ذلك أن الأقداد في لبنان هي من أقاليم السياسة، والحاقدون يكونون أشدّ خطراً عندما يتفجّر حقدهم وهم يحملون السلاح وفي «صيدهم» قتل رؤساء للحكومات وزرراء ونواب ومفكرين وإعلاميين وهو يواجه اليوم التحديّ الأكبر بعد انكشاف عورات الدولة في واقعة الروشة، وما واجهه سلام من تصدّعات في قلب مؤسّسات الحكم والأمن، وهنا نفق عند الوقائع التي رافقت هذه الأزمة، والموقف السنيّ منها.

سجّلت الوقائع أن دار الفتوى والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى التزم الصمت، وكذلك تراجع أغلب النّواب عن مواقفهم الداعمة لسلام ولم نشهد حالة النّفاف السياسية وإزاحة حول أول رئيس حكومة قرّر مواجهة المسلّح غير الشرعي وفرض بند حصريّة السلاح في قرار شرعي رسميّ صادر عن الدولة اللبنانية.

هل يتجرّب السّياديّون السنة... وهل اختفى أصحاب مشروع الدولة في هذه الطائفة المؤسّسية... وهل نحن أمام تحلّي من يحتلّ المواقع السنية اليوم عن مسؤولياتهم في هذه المواجهة القاسية التي ستعني الهزيمة فيها نهاية لبناّن؟

ولا شك أن الرئيس سلام يتحمّل مسؤولية كبرى في كيفية التعامل مع عقفه السنيّ النخبويّ الشيعي، وهو الذي كان في بدايات رئاسته الحكومة زاهداً في التفاعل معه، بالنظر إلى خلفيته الفكرية ذات الطابع اليساري، لكن مع تقافم الأزمات واتّضاح طبيعة الصراع الذي يأخذ أبعادا طائفية ومذهبية مع الياس «الثلاثي» الشيعي كلّ المعارك أثواب المذهب والفقه والعقيدة، غيّر الرئيس سلام وعدّل توجّهاته، فحضر اجتماع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى واستقبل هيئات سنية وجمعيات دينية ومدينة، وهذا ساهم في تحريك الركود السائد حوله، كما أن اهتمامه بإنماء المناطق، وخاصة طرابلس وعكار، أعطاه حضوراً وتأييداً ملموساً ممرّوجاً بين السياسة والتّمتية.

لكن الدائرة المحيطة بالرئيس سلام ما زالت فقيرة بالحضور السنيّ النخبوي المؤيّد لمشروع الدولة والحاضر لرئيس الحكومة، وهذا أمرٌ يحتاج إلى معالجة لتعويض هذا التصدّر السياسي القائم، والخالي من المبادرات والمواقف الصلبة والحامية لقيام رئاسة مجلس الوزراء والقيادة على إقامة التوازن في وجه ما يتعرّض له داخل المؤسّسات الرسميّة وخارجها.

هذه المصارعة ضروية مع الرئيس سلام، لأنّ الجميع يحتاج إلى التعاون والتّسسيق وتوليع الأدوار، وصحيح أنّه لا يتّقبل الشعبية، يَدّ أن هناك فارقا شاسعا بين الحركات العشوائية وبين الإفادة من أمحاب الفكر والرؤى والتّجارب السياسية والإيمائية، فهذا مسار ينبغي سلوكه باعتبار ضرورة التّوازن وتقوية زخم قرار الإصلاح وفرض إرادة الدولة.

ليس مطلوبا من نواف سلام أن يكون طائفيا، بل أن يحفظ حقوق من يمثل في الدولة، وهذه الحقوق باتت تتساقط نتيجة ما بات يشوب هذا العهد من محاصصات وتقاسم في المواقع والمصالح والنّفوذ، مع ما يرافق ذلك من إخلال بالعدالة والحقوق، فضلا عن أن مسار فرض حصريّة السلاح بحاجة إلى استجماع القدرات والطاقت، واستعادة روح 14 آذار وفق الواقع الحاضر، فالشركون إلى المعادلة القائمة حاليا لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة لنجاح مشروع الدولة.

إحياء الروح السيادية الإسلامية المسيحية ضروري على يمين الحكومة ويسارها، واستنهاض الجمهور السني للمشاركة في المواجهة الوطنية هما السبيل الأنسب لضمان استمرارية مشروع نواف سلام لحماية لبنان وأمنه واستقراره.

خطاب قسم الرئيس: فروق ناقل سرعات



يدرك الرئيس جوزاف عون أن الدولة تواجه إيران لا «حزبها» (رويترز)

سلعة في بازار مفتوح.

من ينظر لمواقف رئيس الجمهورية فسيجد أنه يقود البلاد في خطوات دقيقة بين سياقات معادلات هشة، انطلاقاً ممّا لديه من معلومات وحصيلّة لقاءات واتصالات. على مكتبه تقارير عن لقاءات حصلت بين ممثلين عن دمشق و «حزب الله»، لتسهيل حصول الأخير على مخازن صواريخ لا تزال في سوريا، بقية باط من الفاعلين المؤثرين في القرار السوري، إلى جانب اطلاعهم على انفتاح متزايد لقوى إقليمية على طهران، والتطوّرات الحقيقة بقضية نظامها ونفوذها.

يدرك الرئيس جوزاف عون أن الدولة تواجه إيران لا «حزبها»، وأنّ تصعيد الأخير مصدره طهران. يريد تجنب لبنان تأثير حرب على الملادي تسقط نظامهم كما تأثير صقفة محتملة معهم. يضع نصب عينيّه منع حصول صدامات داخلية من أي نوع ومستوى، وتحييده عن دائرة اللاب والمتصاعد، كي لا تنفجر به. في لحظة عدم اليقين هذه، يسير بالبلاد وفق نهج يقتبس نهج السعودية، طامحا بأن يكون لبنان جزءا من الحلول والتفاهات وليس ثمنا لها.

الهيئة الاتهامية تطلب مستندات تثبت ادعاء عويدات قرار قضائي يعيد تحريك محاكمة البيطار... فهل يُفجّر التحقيق؟

وعدم الغوص في صدة الادعاء.

وكان القاضي رزق الله، المعبّئ خصيصا للنظر في الادعاء المقدم من النيابة العامة التمييزية ضد البيطار، قد اعتبر أنّ هذا الادعاء «معيوب»، لعدم تضحته الإجراءات والقرارات الصادرة عن البيطار والتي تُشكّل أساس الجرم المعدي به. وبناء عليه، امتنع عن السير بالتحقيق، مطالبا النيابة العامة بتصحیح الادعاء، ما دفع القاضي عويدات إلى استئناف القرار.

الهيئة: لا مبرر للامتناع

الهيئة الاتهامية، وبعد دراستها للاستئناف، رأت بالإجماع وفق معلومات «نداء الوطن»، أنّ قاضي التحقيق حبيب رزق الله كان بإمكانه، بل من واجبه، أن يطلب من النيابة العامة التمييزية تزويدّه بالقرارات والإجراءات المؤيدة للادعاء، بدلا من الامتناع عن التحقيق ورد الادعاء وطلب تصحيحه.

ورأت الهيئة أن الامتناع عن التحقيق لا يستند إلى مبرر قانوني طالما أن القانون يجيز لقاضي التحقيق طلب الوثائق المؤيدة، من دون الخوض في «عيوب» الشكوى. وبالتالي، خلصت إلى تعديل قرار رزق الله، وتكليف النيابة العامة التمييزية بإيداعه المستندات التي تدعم اتهامها للمحقق العدلي.

تفعيل مسار قضائي معقّب

بهذا القرار، يصبح القاضي حبيب رزق الله أمام مسؤولية اتخاذ قرار قضائي حاسم بعد حيازته على

المشكلة ليست في الشورت فقط... ثغرات قاتلة في القوانين لعدم حقوق المرأة يومياً



نوال برّو

منذ أسابيع أشعل الجدل اقتراح قانون للنائب مارك ضو يقضي بإلغاء قرار صادر في أربعينات القرن الماضي، يمنع النساء من ارتداء الشورت، رغم أنه لم يعد نافذاً.

هذا القرار الذي يتدخل في حرية المرأة ليس سوى غيض من فيض وواجهة هامشية ضمن سلسلة طويلة من النصوص التمييزية ضد النساء.

ثغرات كثيرة في القوانين اللبنانية تعيق تحرير المرأة من التابوهات والتقاليد. في السياق، توضح الناشطة في جمعية «كفى» المحامية ليلي عواضة أن قانون حماية النساء من العنف الأسري رقم 293/2014، رغم تعديله عام 2020، لا يزال يتضمن ثغرات جوهرية، حيث «لا يخصص النساء بالحماية القانونية بل يتحدّث عن أفراد الأسرة بشكل عام، ما يتيح رفع دعاوى كيدية ضدّ النساء من قبل أزواجهن، وبالتالي يضعف فعالية الحماية الممنوحة لهن». كما أن قانون العقوبات «لم يجزّم الاغتصاب الزوجي بشكل صريح».

المحاكم الطائفية لا تحمي المرأة

الأمر لا يتعلق بمضامين القوانين فحسب، فالمفردات الفضفاضة تشكل عيوباً أيضاً، فوفقاً لعواضة «المشكلة الأساسية في قانون العقوبات تكمن في غياب تعريف واضح للاغتصاب وأشكاله، وهي استخدام مصطلحات مثل «الفحشاء» و«الأعمال المحلّة بالأداب»، وهي تعابير اجتماعية

الأبوية، إذ تذكر أن «معظم القضاة يستحقّون

مطالبة وليست دقيقة»، مضيفة أن النصّ البرّز في قانون التحرش الجنسي هو «تعريف التحرش كسلوك سيئ أو غير مرغوب فيه ذي طابع جنسي، من أبسط استحقاقاتها أحياناً في بعض المحاكم. وتمنع الأحكام المتأخرة وجود رادع للعنف، ولذلك تطالب عواضة ب «تعيين قضاة مختصين بمختلف مراحل قضايا العنف الأسري، بدءاً من التحقيق وصولاً إلى المحاكمة، بما يسرّع إصدار الأحكام ويمنع ضياع حقوق النساء بسبب المعاملة»، مستشهدة بقضية رولا يعقوب التي توفيت عام 2013 نتيجة التعنيف، ولم يصدر الحكم بحق زوجها العنف إلا بعد 7 سنوات، وكان حينها قد تزوج وأنجب».

وليس جديداً أن المحاكم الطائفية لا تحمي المرأة بل غالباً ما تظلمها، وتشرح عواضة في السياق أن «المحاكم الطائفية لا تعتبر العنف سبباً للطلاق، بل تُصدر أحكاما تصف المرأة بالناشر إذا تركت بيتها أو رفضت الصلح»، كذلك هي بمثابة حارس للسلطة الأبوية، إذ تذكر أن «معظم القضاة يستحقّون

لأن سلامة المواطنين على الطرقات في بيروت كانت دائماً ضمن أولويات مؤسسة مخزومي، وجبر حملة «إنسي جورة» تستمر المؤسسة بردم الحفر وتزفيتّها، حيث شملت العديد من شوارع العاصمة ومنها منطقة المزرعة شارع حمد، ساحة أبو شاكّر، شارع غفيف الطبية، محيط مستشفى المقاصد، ساحة الملعب البلدي، أرض جلول، كورنيش المزرعة، طلعة النوبيي، برج أبو حيدر، بشارة النوري، راس النبع، وذلك سعياً من المؤسسة لتعزيز السلامة في شوارع العاصمة.

يذكر أن هذه الحملة أطلقتها مؤسسة مخزومي بالشراكة مع جمعية Dialogue and Sustainable Development – DSD ومحطة MTV، وبالتعاون مع بلدية بيروت، وقد تمكنت من ردم أكثر من 201 جورة وتزفيت من يقارب 293م2 من الطرقات المتضررة حتى الآن، بإشراف وحضور محافظ بيروت، ورئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي.

وتأتي هذه الحملة في إطار المساهمة بتطوير وصيانة البنى التحتية للمحاكمة أمام المجلس العدلي.

بالعنف المعنوي ولا يأخذونه بجدية». هذا بالإضافة إلى انتهاك حقوقها عند طلب الطلاق وحرمانها من أبسط استحقاقاتها أحياناً في بعض المحاكم.

وتمنع الأحكام المتأخرة وجود رادع للعنف، ولذلك تطالب عواضة ب «تعيين قضاة مختصين بمختلف مراحل قضايا العنف الأسري، بدءاً من التحقيق وصولاً إلى المحاكمة، بما يسرّع إصدار الأحكام ويمنع ضياع حقوق النساء بسبب المعاملة»، مستشهدة بقضية رولا يعقوب التي توفيت عام 2013 نتيجة التعنيف، ولم يصدر الحكم بحق زوجها العنف إلا بعد 7 سنوات، وكان حينها قد تزوج وأنجب».

وفي حال تساءلتم عن دور السياسيين في خلق التغيير، فإن الذكورية تستيقظ عند الحديث عن أي قانون داعم للمرأة. ولذلك تنتقد المحامية «غياب الإرادة السياسية لتقوية موقع النساء، والاستخفاف بكل قانون يطالهن، سواء تعلّق بالمشاركة السياسية أو بالأحوال الشخصية».

ورغم كل المشاكل، تظهر بعض الخطوات الإيجابية. «فالتدريبات التي أجرتها «كفى» مع قوى الأمن، وخلق الخط الساخن 1745، قلّصت الفجوة بين النساء والأجهزة الأمنية، وسمحت باستجابة أسرع وأكثر فعالية»، بحسب عواضة.

وفي الحول، تقول: «أكدنا مراراً ضرورة وضع استراتيجية تشريعية شاملة لحماية النساء من العنف»، كاشفة أنه «قدّمتنا عام 2024 اقتراح قانون إلى مجلس النواب بهدف سدّ الثغرات التي ذكرناها»، شارحة أن «القانون الذي تقدّمنا به يعاقب على كل أشكال العنف الممارس ضد النساء، ويمنحهن آليات حماية فعالة»، ولكن كما هو متوقع القانون المقترح لا يزال عالقا في الدراج.

وبناء على ما سبق، وبدل محاولة معالجة القوانين التي أعدمها الزمن أملاً، كقانون منع الشورت، لا بدّ من التركيز على القوانين التي لعدم حقوق المرأة كل يوم، لعنّها تنال ما تستحقّ يوماً ما.

مؤسسة مخزومي تردم الحفر في شوارع بيروت



في العاصمة من خلال تزفيت الحفر ومعالجة الطرقات المتضررة، ما يعزّز السلامة المرورية ويخفف من الأعباء اليومية على المواطنين.

إن هذا المشروع ما هو إلا البداية في سلسلة مشاريع وعد بإطلاقها الرئيس الفخري لمؤسسة مخزومي النائب فؤاد مخزومي وهي تشمل كافة قطاعات السير والإنارة والصحة والسلامة العامة. وكانت المؤسسة قد قدمت تجهيزات لفوج الحرس البلدي ودعمت صيانة الألواح الشمسية المستعملة في الإنارة، تأكيداً على أن العمل لا يقتصر على إطلاق المبادرات بل يشمل أيضاً متابعتها وضمان استدامتها.

وأكد النائب مخزومي في هذا الإطار أن «هدف المؤسسة الأساسي هو خدمة أبناء بيروت وجميع اللبنانيين، وهذا هو نهجنا الذي سنستمر عليه». وأضاف: سابقى العين الساهرة والصوت المدافع عن حقوق أهل بيروت داخل المجلس النيابي وخارجه، وسأكون إلى جانب البلدية لتكون ولايتها فرصة حقيقية لتغيير الصورة التقليدية التي لم تشهد فيها إنجازات حقيقية».



6. تحت المجهر

اجتماع ثانٍ مرتقب للجنتي البحث بمصير الموقوفين في لبنان والمخفيين في سوريا

لبنان متمسك بسيادته القضائية وسوريا لشطب ملفات «الإرهاب» أولًا

لوسي بارسخيان

إذا ما سلك الأمور وفقًا للمتفق عليه، يرتقب أن تعقد لجنّا لبنان وسوريا المشكّلتان للبحث بمصير الموقوفين السوريين في سجون لبنان والمخفيين اللبنانيين في سوريا، اجتماعًا ثانيًا لها في مطلع شهر تشرين الأول كحدّ أقصى. الموعد محدد مسبقًا بعد ثلاثة أسابيع من اللقاء الأول الذي انعقد في دمشق في التاسع من أيلول الجاري. ويأتي وسط تصاعد وتيرة الضغوطات في سوريا، من أجل استعادة كل الموقوفين في سجون لبنان، ولا سيما من يعرفون بـ «سجناء الرأي». هذا في وقت يسير ملف المخفيين اللبنانيين في سوريا بوتيرة أهدأ، وسط معلومات تشير إلى أنّ السلطة السورية لا تزال غير جاهزة لتحديد مصير أكثر من 300 ألف مخفي على أراضيها ومن مختلف الجنسيات. فماذا في التفاصيل؟

في النصف الأول من شهر آب الماضي انتشر مقطع مصوّر عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمن ادعوا أنهم «عشائر سوّيّة»، حمل تهديدًا مباشرًا باقتحام لبنان خلال 48 ساعة، ما لم يُسلم المحتجزون في السجون اللبنانيّة إلى ذويهم. تزامن ذلك مع سلسلة احتجاجات استدرجتها وفاة محتجز من بلدة القمير في سجن رومية. فشكّلت هذه التحركات ضغطًا مضاعفًا على السلطة السورية، لتبادر إلى أولى خطواتها العملية.

أُرسلت سوريا في مطلع شهر أيلول وفدًا رسميًا التقى نائب رئيس الحكومة طارق منري في بيروت، فأُطمت تلك الزيارة إشارة للنطاق بتحقيق أهداف الاجتماع المحددة. وعلى الفور شكّلت لجتان من البلدين، وانكبتا على دراسة مشروع «اتفاقية قضائية» وضعت بجهد قضائي من قبل الجانب اللبناني لمناقشتها مع الجانب السوري.

2100 سجين بين محاكمات مؤجلة وتسويات مرتقبة

ترجمة لهذه الخطوات، الإيجابية التي أبداها الجانب اللبناني منذ سقوط نظام بشار الأسد، لحل كافة ملفات المواطئين السوريين المقيمين في لبنان، إذ قدمت السلطات الحدودية بداية كافة التسهيلات للراغبين من النازحين بالعودة إلى ديارهم، معفية إياهم من كل الغرامات والملاحقات الناتجة عن كسر شروط الإقامة. لتتسارع من خلال تشكيل لبنان لجنّته المفاوضة في الأسابيع الماضية وإعداد لوائح بالمحتجزين في مختلف السجون والنظارات، كمقدمة للبحث في حالة كل موقوف أو سجين تبقّا لتطور ملفه القضائي أو الأمني.

بحسب المعلومات تتنوع حالات الموقوفين السوريين في لبنان. فمن بين 2100 موقوف في مختلف السجون، هناك 70 بالملّة لا يزالون ينتظرون محاكمتهم، وبعضهم لم يتمّ اقتياده للمحاكمة منذ سنوات. وتلائون بالملّة فقط محكومون بتهم جرمية، جزائية أو جنائية، بالإضافة إلى جرائم إرهاب واعتداء على الجيش.

انطلاقًا من هنا، يبدو الملف محكومًا بعقد وتباينات عديدة وخضوضًا في مقاربة الحلول المقترحة

له، إذ تمرّ سوريا على استعادة موقوفيه، تحت ضغط شارعها الراضٍ لأن تبقى حرية فئة ممن

شاركت في الثورة مدجورة بينما تشكل هذه الثورة رأس السلطة في سوريا حاليًا، لذا، ترتبط الحلول

المقترحة حتى على اليوم، بمسارات معيانية تحرص

السلطة السياسية في لبنان على ألاّ يشكل أيّ

منها خطرًا لسيادتها القضائية.

بين سيادة لبنان القضائية وطموح العفو السوري

يصرّ الجانب اللبناني إذاً، على متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكمه، وهو يريد أن يتأكد بأن هؤلاء سيقضون فترة عقوبتهم في سوريا إذا ما تم تسليمهم لها. ويتمسك لبنان أيضًا بثبوت رفض تسليم أيّ معتد على الجيش اللبناني أو الأجنحة الدورات القتالية، وتخفيف الاكتظاظ في السجون اللبنانية، خصوصًا أن الموقوفين السوريين في لبنان

العدد 1685 | السنة السابعة | **الشاء** 30 أيلول 2025

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

نداء الوطن

اللبنانية من «نسبة ضخمة من الموقوفين بلا هناك أشخاصًا فبركت لهم ملفات، ودُكِّموا بناء على تحقيقات أجريت معهم تحت الضرب والتعذّير

يرى صبلوح أن أي حل لقضية هؤلاء بالمفرق سيكون صعبًا، لا سيما أن بعض الملفات أدين فيها لبنانيون وسوريون، فكيف يمكن أن يعفى عن هؤلاء ولا يعفى عن اللبنانيين. ويعتبر أن أي حل مجتزأ سيستبسط بإرباك داخل السجون، خصوصًا أن 75 بالملّة من السجناء هم لبنانيون، وانتفاضة هؤلاء قد لا تحمد عقباها». ولذلك يقول «إننا اليوم بعهد جديد، ولموحنًا أن تتم معالجة الأمور بعدالة انتقالية».

يربط صبلوح نجاح المفاوضات بين اللجنتين في المقابل بمسار قانوني داخلي مطلوب، مذكرًا بمشاريع قوانين مقدمة للمجلس النيابي لتخفيض

إليه بين اللجنتين، وفقًا لتأكيدات مصدر قضائي مطلع في وزارة العدل، سيكون محصورًا بموضوع الموقوفين السوريين دون سواهم، بما يتضمنه من عقد متنوعة، وإبرزها عقدة المحتجزين غير المحكومين. وبحسب المعلومات لا نتيّة لدى الدولة اللبنانية بإسقاط الحق العام أو الخاص عن هؤلاء، وبالتالي من المستبعد تسليمهم قبل انتهاء محاكمتهم على الأراضي اللبنانية أولًا.

لا تعتبر اللجنة اللبنانية أنها معنية في المقابل، بأي حديث يجري عن توجه رئيس الحكومة نواف سلام لإعداد مسودة قانون استثنائي للعفو العام. علمًا أن مثل هذا التوجه أنعش الأمل بأن يشكل «طلب الحكومة السورية استرداد مواطنيها الموقوفين في لبنان، بوابة أمل لإدراك أوضاع السجون المأسوية، وتحصيص مسار العدالة لبقية السجناء أيضًا». ومع ذلك، فإن إقرار قانون له في الهيئة العامة لمجلس النواب يبدو مستبعدًا حاليًا، خصوصًا أنه يتطلب توافقًا سياسيًا لا يزال موقوفًا حول هذا الملف منذ بدء طرحه في العام 2011 وحتى اليوم.

التنسيق الذي قام ببداية الثورة السورية بين نظام بشار الأسد وجزء من السلطة اللبنانية القادرة على التأثير على السلطات القضائية ولا سيما المحاكم العسكرية، وتتحدث عن «اعتقالات عشوائية بحق هؤلاء، ومبركة للملفات، واعترافات انتزعت تحت الضغط، وانطلاقًا من هنا، اعترض الناشطون الحقوقيون في المرحلة الماضية على تسليم أي «سجين رأي» إلى سوريا من ضمن اتفاقية تبادل السجناء المعقودة بين البلدين، خوفًا من تصفيتها.

هذا التوجه انقلب مع سقوط نظام بشار الأسد، حيث صار الناشطون الحقوقيون يعتبرون أن عدم تسليمهم يخدم أهداف حلفاء النظام السوري السابق، ويتخوفون من استخدام هؤلاء كورقة ضغط سياسية.

يقتهم صبلوح إحراج السلطة السياسية الجديدة في سوريا تجاه الموقوفين على خلفية موقفهم المؤيد للثورة. ويقول إن هؤلاء «معتقلون على خلفية آرائهم ومواقفهم السياسية». وإذا كان ملفهم يقرن تلقائيًا بملف «الموقوفين الإسلاميين»، يرى صبلوح«أنه إذا كان تسليم المعتقلين السوريين من دولة إلى دولة غير جائز على طريقة التبادل الذي حصل مع «هيئة النصرة»، فإن ذلك يعنى أننا بحاجة إلى تطبيق مبدأ «العدالة الانتقالية» وليس ال الانتقالية». شاركًا أن تهمة الجميع على خلفية مناصرة الثورة السورية، سواء أكانوا لبنانيين أم سوريين، مرتكبين فعلًا أو غير مرتكبين، هي

كما تطرقت «المبادرة» إلى ما تضمنه السجون

بمواجهة الجيش والإرهاب، بينما نحن نعرف جيدًا أن هناك أشخاصًا فبركت لهم ملفات، ودُكِّموا بناء على تحقيقات أجريت معهم تحت الضرب والتعذّير

يرى صبلوح أن أي حل لقضية هؤلاء بالمفرق سيكون صعبًا، لا سيما أن بعض الملفات أدين فيها لبنانيون وسوريون، فكيف يمكن أن يعفى عن هؤلاء ولا يعفى عن اللبنانيين. ويعتبر أن أي حل مجتزأ سيستبسط بإرباك داخل السجون، خصوصًا أن 75 بالملّة من السجناء هم لبنانيون، وانتفاضة هؤلاء قد لا تحمد عقباها». ولذلك يقول «إننا اليوم بعهد جديد، ولموحنًا أن تتم معالجة الأمور بعدالة انتقالية».

يربط صبلوح نجاح المفاوضات بين اللجنتين في المقابل بمسار قانوني داخلي مطلوب، مذكرًا بمشاريع قوانين مقدمة للمجلس النيابي لتخفيض

إليه بين اللجنتين، وفقًا لتأكيدات مصدر قضائي مطلع في وزارة العدل، سيكون محصورًا بموضوع الموقوفين السوريين دون سواهم، بما يتضمنه من عقد متنوعة، وإبرزها عقدة المحتجزين غير المحكومين. وبحسب المعلومات لا نتيّة لدى الدولة اللبنانية بإسقاط الحق العام أو الخاص عن هؤلاء، وبالتالي من المستبعد تسليمهم قبل انتهاء محاكمتهم على الأراضي اللبنانية أولًا.

لا تعتبر اللجنة اللبنانية أنها معنية في المقابل، بأي حديث يجري عن توجه رئيس الحكومة نواف سلام لإعداد مسودة قانون استثنائي للعفو العام. علمًا أن مثل هذا التوجه أنعش الأمل بأن يشكل «طلب الحكومة السورية استرداد مواطنيها الموقوفين في لبنان، بوابة أمل لإدراك أوضاع السجون المأسوية، وتحصيص مسار العدالة لبقية السجناء أيضًا». ومع ذلك، فإن إقرار قانون له في الهيئة العامة لمجلس النواب يبدو مستبعدًا حاليًا، خصوصًا أنه يتطلب توافقًا سياسيًا لا يزال موقوفًا حول هذا الملف منذ بدء طرحه في العام 2011 وحتى اليوم.

التنسيق الذي قام ببداية الثورة السورية بين نظام بشار الأسد وجزء من السلطة اللبنانية القادرة على التأثير على السلطات القضائية ولا سيما المحاكم العسكرية، وتتحدث عن «اعتقالات عشوائية بحق هؤلاء، ومبركة للملفات، واعترافات انتزعت تحت الضغط، وانطلاقًا من هنا، اعترض الناشطون الحقوقيون في المرحلة الماضية على تسليم أي «سجين رأي» إلى سوريا من ضمن اتفاقية تبادل السجناء المعقودة بين البلدين، خوفًا من تصفيتها.

هذا التوجه انقلب مع سقوط نظام بشار الأسد، حيث صار الناشطون الحقوقيون يعتبرون أن عدم تسليمهم يخدم أهداف حلفاء النظام السوري السابق، ويتخوفون من استخدام هؤلاء كورقة ضغط سياسية.

يقتهم صبلوح إحراج السلطة السياسية الجديدة في سوريا تجاه الموقوفين على خلفية موقفهم المؤيد للثورة. ويقول إن هؤلاء «معتقلون على خلفية آرائهم ومواقفهم السياسية». وإذا كان ملفهم يقرن تلقائيًا بملف «الموقوفين الإسلاميين»، يرى صبلوح«أنه إذا كان تسليم المعتقلين السوريين من دولة إلى دولة غير جائز على طريقة التبادل الذي حصل مع «هيئة النصرة»، فإن ذلك يعنى أننا بحاجة إلى تطبيق مبدأ «العدالة الانتقالية» وليس ال الانتقالية». شاركًا أن تهمة الجميع على خلفية مناصرة الثورة السورية، سواء أكانوا لبنانيين أم سوريين، مرتكبين فعلًا أو غير مرتكبين، هي

كما تطرقت «المبادرة» إلى ما تضمنه السجون

بمواجهة الجيش والإرهاب، بينما نحن نعرف جيدًا أن هناك أشخاصًا فبركت لهم ملفات، ودُكِّموا بناء على تحقيقات أجريت معهم تحت الضرب والتعذّير

يرى صبلوح أن أي حل لقضية هؤلاء بالمفرق سيكون صعبًا، لا سيما أن بعض الملفات أدين فيها لبنانيون وسوريون، فكيف يمكن أن يعفى عن هؤلاء ولا يعفى عن اللبنانيين. ويعتبر أن أي حل مجتزأ سيستبسط بإرباك داخل السجون، خصوصًا أن 75 بالملّة من السجناء هم لبنانيون، وانتفاضة هؤلاء قد لا تحمد عقباها». ولذلك يقول «إننا اليوم بعهد جديد، ولموحنًا أن تتم معالجة الأمور بعدالة انتقالية».

يربط صبلوح نجاح المفاوضات بين اللجنتين في المقابل بمسار قانوني داخلي مطلوب، مذكرًا بمشاريع قوانين مقدمة للمجلس النيابي لتخفيض

إليه بين اللجنتين، وفقًا لتأكيدات مصدر قضائي مطلع في وزارة العدل، سيكون محصورًا بموضوع الموقوفين السوريين دون سواهم، بما يتضمنه من عقد متنوعة، وإبرزها عقدة المحتجزين غير المحكومين. وبحسب المعلومات لا نتيّة لدى الدولة اللبنانية بإسقاط الحق العام أو الخاص عن هؤلاء، وبالتالي من المستبعد تسليمهم قبل انتهاء محاكمتهم على الأراضي اللبنانية أولًا.

لا تعتبر اللجنة اللبنانية أنها معنية في المقابل، بأي حديث يجري عن توجه رئيس الحكومة نواف سلام لإعداد مسودة قانون استثنائي للعفو العام. علمًا أن مثل هذا التوجه أنعش الأمل بأن يشكل «طلب الحكومة السورية استرداد مواطنيها الموقوفين في لبنان، بوابة أمل لإدراك أوضاع السجون المأسوية، وتحصيص مسار العدالة لبقية السجناء أيضًا». ومع ذلك، فإن إقرار قانون له في الهيئة العامة لمجلس النواب يبدو مستبعدًا حاليًا، خصوصًا أنه يتطلب توافقًا سياسيًا لا يزال موقوفًا حول هذا الملف منذ بدء طرحه في العام 2011 وحتى اليوم.

التنسيق الذي قام ببداية الثورة السورية بين نظام بشار الأسد وجزء من السلطة اللبنانية القادرة على التأثير على السلطات القضائية ولا سيما المحاكم العسكرية، وتتحدث عن «اعتقالات عشوائية بحق هؤلاء، ومبركة للملفات، واعترافات انتزعت تحت الضغط، وانطلاقًا من هنا، اعترض الناشطون الحقوقيون في المرحلة الماضية على تسليم أي «سجين رأي» إلى سوريا من ضمن اتفاقية تبادل السجناء المعقودة بين البلدين، خوفًا من تصفيتها.

هذا التوجه انقلب مع سقوط نظام بشار الأسد، حيث صار الناشطون الحقوقيون يعتبرون أن عدم تسليمهم يخدم أهداف حلفاء النظام السوري السابق، ويتخوفون من استخدام هؤلاء كورقة ضغط سياسية.

يقتهم صبلوح إحراج السلطة السياسية الجديدة في سوريا تجاه الموقوفين على خلفية موقفهم المؤيد للثورة. ويقول إن هؤلاء «معتقلون على خلفية آرائهم ومواقفهم السياسية». وإذا كان ملفهم يقرن تلقائيًا بملف «الموقوفين الإسلاميين»، يرى صبلوح«أنه إذا كان تسليم المعتقلين السوريين من دولة إلى دولة غير جائز على طريقة التبادل الذي حصل مع «هيئة النصرة»، فإن ذلك يعنى أننا بحاجة إلى تطبيق مبدأ «العدالة الانتقالية» وليس ال الانتقالية». شاركًا أن تهمة الجميع على خلفية مناصرة الثورة السورية، سواء أكانوا لبنانيين أم سوريين، مرتكبين فعلًا أو غير مرتكبين، هي

كما تطرقت «المبادرة» إلى ما تضمنه السجون

بمواجهة الجيش والإرهاب، بينما نحن نعرف جيدًا أن هناك أشخاصًا فبركت لهم ملفات، ودُكِّموا بناء على تحقيقات أجريت معهم تحت الضرب والتعذّير

يرى صبلوح أن أي حل لقضية هؤلاء بالمفرق سيكون صعبًا، لا سيما أن بعض الملفات أدين فيها لبنانيون وسوريون، فكيف يمكن أن يعفى عن هؤلاء ولا يعفى عن اللبنانيين. ويعتبر أن أي حل مجتزأ سيستبسط بإرباك داخل السجون، خصوصًا أن 75 بالملّة من السجناء هم لبنانيون، وانتفاضة هؤلاء قد لا تحمد عقباها». ولذلك يقول «إننا اليوم بعهد جديد، ولموحنًا أن تتم معالجة الأمور بعدالة انتقالية».

يربط صبلوح نجاح المفاوضات بين اللجنتين في المقابل بمسار قانوني داخلي مطلوب، مذكرًا بمشاريع قوانين مقدمة للمجلس النيابي لتخفيض

إليه بين اللجنتين، وفقًا لتأكيدات مصدر قضائي مطلع في وزارة العدل، سيكون محصورًا بموضوع الموقوفين السوريين دون سواهم، بما يتضمنه من عقد متنوعة، وإبرزها عقدة المحتجزين غير المحكومين. وبحسب المعلومات لا نتيّة لدى الدولة اللبنانية بإسقاط الحق العام أو الخاص عن هؤلاء، وبالتالي من المستبعد تسليمهم قبل انتهاء محاكمتهم على الأراضي اللبنانية أولًا.

لا تعتبر اللجنة اللبنانية أنها معنية في المقابل، بأي حديث يجري عن توجه رئيس الحكومة نواف سلام لإعداد مسودة قانون استثنائي للعفو العام. علمًا أن مثل هذا التوجه أنعش الأمل بأن يشكل «طلب الحكومة السورية استرداد مواطنيها الم

في معرض «المذابح» لغسّان زرد: حوار بين ما يشدّنا إلى الأسفل وما يدعونا إلى الأعلى

في رحلة بصريّة تتعاقب فيها الذّاكرة بالجراح، ويتحوّل فيها الألم إلى طقس صمود وتأمّل في استمراريّة الحياة رغم هشاشتها، يقدّم الفنان غسان زرد معرضه الفردي «لمذابح» (ALTARS)، بين جدران «فيلا عوده» التي تحتفظ بوهج التاريخ وروح المكان في الحيّ الأرستقراطي التاريخي في الأشرفيّة، الغنيّ بقصوره ومبانيه التي لا تزال تحمل عبق الماضي.

جويل غسطين

خلامًا لما قد يتبادر إلى ذهن البعض، «اختيار عنوان «المذابح» لا يرتبط مباشرةً بالبعد الذّهني، بل بالفكرة الفلسفيّة للمذبح كفضاء يجتمع فيه الحضور والغياب، الحياة والموت، الفقدان والأمل»، على ما أوضح الفنان غسان زرد في حديثه مع «نداء الوطن». فالمذبح بالنسبة لزرد، ليس منقّة حجريّة جامدة بل مساحة مواجهة صريحة مع ما لا يمكن إخفاؤه. يضيف: «المذبح عندي ليس قدس الأقداس، بل مكان نضع فيه ألما كي تتمكّن من العيش. هو فضاء للنّجاة، للتّحمل والثّبات أكثر منه للعبادة».

صمت داخل الرّخرفة

اختيار زرد «فيلا عوده» لتكون فضاء لمعرضه لم يكن خيارًا عبثيًّا، فالمكان العريق يشكّل تحدّيًا بصريًّا يحقّر على الحوار بين امتلاء الشّايخ ورهافة الحاضر. أراد زرد بذلك أن تلتقي أعماله ك «وقوفات صامتة» وسط هذا الغنى البصري، ليخلق مساحةً للتأمّل بعيدًا من

الرّخرفة الضّاغية، موضحًا أنّه شعر أنّ الفسيفساء تعكس تاريخًا ملوّدًا، بينما المذابح تقترح مساحةً للتأمّل في الحاضر.

عقيق في المعاني ودقّة في التصميم

بين التّوّعة والمنحوتة، ينسج غسان زرد حوارًا بصريًّا عميقًا يراوح بين ثقل الأرض ورحابة السماء، فالمنحوتات تبدو وكأنّها مستخرجة من باطن الأرض حاملةً أثر الزمن وصلابته، فيما تتفتّح اللوحات على فضاء داخلي يشبه السماء. يشرح زرد هذا التّباين موضحًا أنّ «المنحوتة أشبه بعظمة أو حجر مطمور، فيه أثر الزّمن، أمّا اللّوحة فسماء داخلية»، ويضيف: «أحب أن أبقى الحوار مفتوحًا بين ما يشدّنا إلى الأسفل وما يدعونا إلى الأعلى».

يتوزّع المعرض المنثّق بإشراف مارك معركش، على ثلاثة مذابح تحمل دلالاتٍ وجوديّة متباينة:

- «Veins of Ascent»: بعموديّته التي تجسد فعل المقاومة والتّأمّل.

- «Cartographie of the In-Between»: كمزّج

طقسيّ بين الضّداد.

- «The Bells After the Fire»: ياقفّته التي تستحضر الآثار كقوّة مدقّرة وكاشفة.

في مذبح «The Bells After the Fire» يحضر عنصر النّار بوجهين متناقضين: قوّة مدقّرة من جهة، وكاشفة من جهة أخرى. فالأجراس الضّامّة في هذا العمل، تختلّ ما يتبقّى بعد الكارثة: جسّد حاضر بلا صوت، حيث يصبح الصّمت نفسه أبغ من الصّجّج.

أمّا التّدوب والخدوش المتكرّرة في أعمال زرد، فليست تفاصيل عابرة بل علامات مقصودة، يتحوّل عبرها الفنان الألم الفرديّ إلى ذاكرة جماعيّة، موضحًا أنّ الفنّ ليس علاجًا شخصيًّا فقط، بل وسيلة لتشارك الجرح، مضيفًا: «حين يرى المتلقّي أثر الخدش أو التّدبة، يستحضر جراحه الخاصّة، ويدرك أنّ الألم ليس حكرا على فرد واحد».

الفنّ كذاكرة جماعيّة

في سياق آخر، لا يتعامل غسان زرد مع ثيمات العنف والخوف والتّجريد كعناصر عابرة في أعماله، بل كوسيلة لإعطاء الذاكرة الجمعيّة لغة وصورة. فهو يرى أنّ الفن لا يملك القدرة على تغيير الماضي، لكنه



من المعارضات (تصوير جاد مؤنّس)

«مهرجان الموسيقى العربيّة» في مصر يحتفي بأُم كلثوم



أم كلثوم في إحدى حفلاتها

أعلن «مهرجان ومؤتمر الموسيقى العربيّة» في مصر برنامج دورته الثالثة والثلاثين، التي تقام الشهر المقبل وتحتفي بالمطربة أم كلثوم في الذكرى الخمسين لرحيلها.

وقال رئيس «دار الأوبرا المصريّة» علاء عبد السلام في مؤتمر صحفيّ إنّ إدارة المهرجان اختارت أم كلثوم لتكون شخصية هذه الدّورة تكريمًا لإسهامها الكبير في إثراء الفنّ العربي، مضيفًا أنّ الافتتاح سيشمل عرض فيلم وثائقي عن مشوار «كوكب الشرق» من إخراج سامر ماضي مع حفل موسيقي للمطربة أمّال ماهر.

برنامج الدورة الجديدة من المهرجان الذي يقام من 16 إلى 25 تشرين الأوّل المقبل، يشمل 41 حفلًا غنائيًّا وموسيقيًّا بمشاركة 83 فنانًا و21 فرقة موسيقية. ومن أبرز الفنانين المشاركين في المهرجان مدحت صالح وعلي الحجّار ونادية مصطفى ومحمد ثروت وهاني شاكر وريهام عبد الحكيم ومي فاروق ومروة ناجي وأيات فاروق والموسيقيار عمر خيرت. أما من خارج مصر فيشارك عدد من الفنانين، منهم التونسي صابر الرباعي واللبناني وائل جسار والمغربي فؤاد زيادي.

وينظّم المهرجان مسابقةً من ثلاثة أقسام، يُخصّص الأوّل للغناء العربي للشبان من 17 إلى 40 عامًا، والثاني للتخت العربي المكوّن من 5 إلى 7 عازفين، والثالث للغناء العربي للأطفال دون 12 عامًا.

المهرجان يُكرّم في هذه الدورة 11 شخصيّة ساهمت في إثراء الحياة الفنيّة منها المطرب محمد الحلو والشاعر وائل هلال وعازف الكولة إبراهيم فتحي والمايسترو حسن فكري.

وبالتوازي مع المهرجان، يقام «مؤتمر الموسيقى العربيّة» الذي يناقش هذا العام آفاق وتحديات الموسيقى العربيّة في ظل التحوّل الرقميّ بمشاركة 41 باحثًا من 15 دولة. (رويترز)

أريانا غراندي تتحدّى مناصري ترامب

يعملون بجذّ لإعالة أسرهم».

وفي المقابل، حصد منشور الفنانة الأميركيّة بعض الانتقادات حيث اتهمها البعض بـ «كره الولايات المتّحدة»، فيما أشار بعضهم إلى حادثة قديمة حين قُبِض عليها وهي تلعب دونات في أحد المحال ما أثار جدلًا إعلاميًّا آنذاك.

تجدر الإشارة إلى أنّ غراندي المولودة في فلوريدا والتي بدأت مسيرتها كنجمة طفلة، معروفة بدعمها للحقوق الاجتماعيّة والسياسية، مثل حقوق مجتمع «LGBTQIA+»، والحقوق الفلسطينية، وحقوق الإجهاض، والتسجيل للانتخابات. وجاء منشورها الأخير هذا بعد ثلاثة أشهر من دعمها لتغريدة عضو الكونغرس ألكساندريا أوكاسيو - كورتيز التي دعت إلى مسالة الرئيس الجمهوري (79 عامًا)، بسبب قراره بقصف إيران من دون تفويض.

في مجال آخر، تستعد أريانا غراندي حاليًا للعودة إلى التمثيل بدور «ساحرة الخير» في الجزء الثاني من فيلم «ويكد: لأبد»، والذي من المقرّر أن يُعرض في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة في 21 تشرين الثاني المقبل.

يُذكر أن النجمة التي حصلت على ترشيح لجائزة «الأوسكار» والحاصلة على جائزة «غرامي» مرّتين، لم تبدأ بعد جولتها الغنائية «The Eternal Sunshine Tour» والتي ستنتقل في حزيران 2026 في كاليفورنيا، بعد غياب دام سبع سنوات عن الجولات الموسيقيّة الكبرى.

أطلقت النجمة العالميّة أريانا غراندي (32 عامًا)، بيانًا سياسيًا نادرًا عبر حسابها في «إنستغرام» الذي يتابعه أكثر من 523 مليون شخص. غراندي التي صوّتت لكامالا هاريس في الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة عام 2024 وبرني ساندرز عام 2020، تحدّث مؤيدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، من محبّي شعار «اجعل أميركا عظيمة مرة أخرى (MAGA)»، متسائلة عفا إذا كانت حياتهم قد تحسّنت بعد 8 أشهر من تولّيه فترة رئاسته الثانية.

وفي منشور أعادت نشره عبر قصص «إنستغرام» من حساب بودكاست «A Bit Fruity» للمعلّق مات برنشتاين، قالت أريانا: «مرّ 250 يومًا، وخلال هذه الفترة تمّ انتزاع المهاجرين بعنف من عائلاتهم وتدمير مجتمعاتهم، وتحميل المتحوّلين جنسيًا مسؤولية كلّ شيء وهم يعيشون في خوف، وأصبحت حرّية التعبير على حافة الانهيار للجميع. فهل أصبحت حياتكم أفضل الآن؟». وأضافت: «هل انخفضت كلفة مشترياتكم؟ هل انخفضت قيمة قسط تأمينكم الصحي؟ هل تحسّن توازن علكم ومياتكم؟ هل تستطيعون أخذ إجازة الآن؟ هل أنتم أكثر سعادة؟ هل جلبت معاناة الآخيين الواسعة أي فائدة لكم كما وُعدتم؟ أم ما زلتم تنتظرون؟».

جمهور غراندي على منقّة «أكس» تفاعل مع المنشور، حيث كتب أحد المتابعين: «سنفلس حركة «MAGA» بسبب سياساتها التي أدّت إلى ترحيل أشخاص من وظائفهم كانوا



أريانا غراندي

مفاجأة من العيار الثقيل في «سوبر بول 2026»



باد باني

جولته الأخيرة من أيّ حفلات داخل البلاد.

وفي تصريح صحفي، أوضح أن هذا القرار جاء بدافع القلق على الجمهور اللاتيني في ظل المناخ السياسي، وقال: «لم يكن بدافع الكراهية. قدمت عروضًا كثيرة هناك، لكن كنا قلقين من أمور مثل احتمال وجود عناصر من «ICE» (دائرة الهجرة والجمارك الأميركيّة) خارج الحفلات. علمًا أن «ICE» معروفة بتنفيذ حملات اعتقال أو ترحيل للمهاجرين غير النظاميين. وكتب باد باني عبر منصة «X»: «كنت أفكر في الأمر خلال الأيام الماضية، وبعد مناقشة مع فريقتي قرّرت أن أقدم عرضًا واحدًا فقط في الولايات المتّحدة».

من جهته، قال جاي-زي، المنتج الموسيقي والمشرف على عرض منتصف المباراة من خلال شركته «وك نيشن»: «ما يفعله باد باني من أجل بورتوريكو مصدر إلهام حقيقي. نحن فخورون به وننتظر عرضه على أكبر مسرح في العالم».

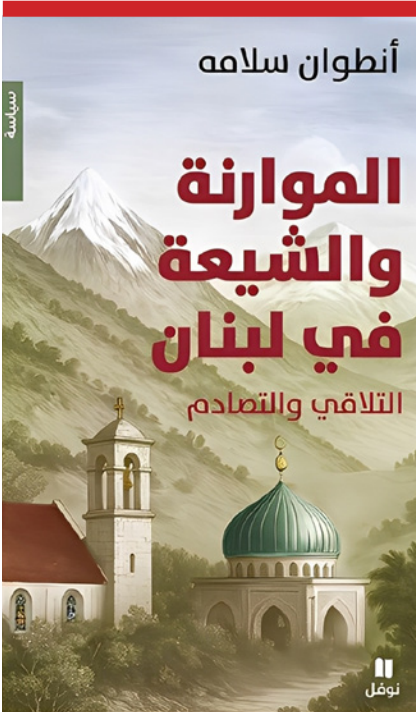
إشارة إلى أن نهائي «سوبر بول 2026» سيُقام يوم الأحد 8 شباط 2026، على ملعب «ليفايّس ستاديوم» في مدينة سانتا كلارا، وليّة كاليفورنيا.

أُعلن رسميًا عن اختيار النجم البورتوريكي باد باني لتأدية عرض منتصف المباراة في نهائي «سوبر بول 2026»، في خطوة تُعدّ سابقة تاريخية، كونه أول فنان لاتيني يقدّم هذا العرض منفردًا.

ورغم أنّ العرض سبق أن شهد حضورًا لاتينيًّا بارزًا خلال نسخته عام 2020 حين شارك كلّ من شاكيرا وجينييفر لوبيز في أداء مشترك، إلى جانب ضيوف من أصول لاتينية مثل باد باني نفسه وجاي بافين، إلا أنها المرة الأولى التي يُمنح فيها فنان من أصول لاتينية قيادة العرض بمفرده.

ال إعلان عن مشاركة باد باني جاء عبر مقطع تشويقي نشره النجم فجر الإثنين، ظهر فيه بالسا على عارضة مرمي لكرة القدم الأميركية، في إشارة رمزيّة إلى العرض المنتظر.

وخلال مسيرته، حصد الفنان ثلاث جوائز «غرامي»، وتصدّرت أربعة من ألبوماته قوائم المبيعات في الولايات المتّحدة. كما وشّع نشاطه ليشمل التمثيل، عرض الأزياء، وحتى المصارعة المحترفة. لكن رغم شعبيّته الواسعة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، خلت



غلاف الكتاب

«الموارنة والشبيعة في لبنان: التلاقي والتصادم»

في شعور دائم بالتهديد. هذا العمل محاولةً لرسم صورة واقعيّة لتاريخ العلاقة بين الموارنة والشبيعة، بوصفها مفتاكًا لفهم اللبناي اللبناني في تعديّته السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، بل حتى العسكريّة.

وأنتوان سلامة، كاتب وصحافيّ وناشر موقع «ليبانون تابلويد»، أستاذ محاضر في عدد من الجامعات اللبنانيّة في الإعلام والقضايا المعاصرة. حازر إجلالّين في الوثائق وفي الصحافة من الجامعة اللبنانيّة»، وشهادة ماجستير في علم الاجتماع من جامعة الروح القدس - الكسليك». له مؤلّفات عديدة أبرزها «طابووس شاهين من منازل الإقطاع إلى عجز الثّورة»، «نار المقدّس والمحرّم: الكاريكاتور الدانماركيّ من كوبنهاغن إلى الأشرفيّة».

صدر حديثًا عن «دار نوفل/ هاشيت أنطوان» كتاب «الموارنة والشبيعة في لبنان: التلاقي والتصادم»، للكاتب السياسي أنطوان سلامة. وفيه يصف سلامة هاتين الطائفتين بأنهما «جبلان في اتجاهين»، عارضًا لوقائع تاريخيّة في سياق تفكيك العلاقات بين الموارنة والشبيعة. يعد سلامة القارئ بأنّ كتابه يُسهم في فهم المسألة الطائفيّة في لبنان بهدف تحديد العلّة أو العلل المتجذّرة في علاقات الطوائف اللبنيّة المتناحرة، وربما تشريح الواقع وصولا إلى سلام وطنيّ مستدام.

يكرّز الكتاب على تشكّل العصبيّتين المارونيّة والشبيعيّة كقوّتين اجتماعيّتين - سياسيّتين- عسكريّتين، حافظتا رغم تحولات العصر على تماسكهما الداخليّ، عبر الارتكاز إلى سرديّات تاريخيّة ومرجعيّات دينيّة وحاجات أميّة متجدّرة



الكاتب أنطوان سلامة

عماد موسى

ميشال عون: سّوّاج

• عمي نهار الأحد عازمنا ريمون الحاج، على غدا بيقعتوته رح أمرق آخذك.

- البتشفوفو يا رجوتي.

• عمي عنا مشوار الجمعة على طرابلس طقس حلو وإنت بتحب الكنافة.

- منروح ليش ما منروح؟ التوب البتفصلو يا صهر أنا بلبسو.

• عمي عنا زيارة على منيارة إذا ما عندك شي، رح امرق آخذك. وقت أوصل لتحت البيت بزمرك.

- طيب صهري، أنا ما عندي شي.

• عمي هيدا الأحد عنا غدا بدير القمر مشاوي ومازات وكاس عرق وشباب وصبايا.

- على بركة الله يا صهر.

في الموعد المحدد انطلق موكب الجنرال ولدى وصوله الى أنطلياس سلك الطريق باتجاه الشمال. نهر الجنرال سائقه. يا إبنني دير القمر في اتجاه الجنوب. «عفوا سيدنا رايجين على مطعم دير القمر ببشري». أجاب السائق. غضب عون كسابق عهده وأمر سائقه: نزلني هون (قرب سبينس) باخذ تاكسي. بشري؟ شو هالمشوار.

أجرت قيادة الموكب اتصالا بالفوهرر جبران ووضعت في الصورة. حكي مع عمه. طمأنه إلى أن ما بين 30 و35 ألف تيارى سيرحبون به عدا فيلق الخيالة الذي سيرافقه من مفرق كوسبا إلى كنيسة مار انطونيوس في برحليون. وبعد القداس عمي ننطلق صوب بشري التي تحلف باسمك وهي تنتظر منذ أربعة عقود. سيكون معنا على الطاولة 17 نائباً، وكل النواب السابقين الأحياء وشبه الأحياء إلى 45 وزيراً سابقاً.

هدأ غضب الجنرال قليلاً. أشعره صهره أن بشري أبدلت جلدها وهذا ما أكدّه خطيب الأسبوع بكلمته الارتجالية وجاء فيها «موعدنا في الـ 2026 لنقول إن التيار الوطني الحر جزء من هذه المنطقة ونسيجها وشعبها ولنصنع اللحمة» لحمة. طاووق. ضفادع. فوارغ. طبلية نيّة.

كل ويك أند، يحلّ الصهر في منطقة لبنانية. مثل الفنان أمير يزبك. برمج إطلاقاته على شهرين في انتظار موسم شتاء وربيع 2025 / 2026 حيث سيقدّم تشكيلته الجديد التي ترضي أذواق كافة المستمعين.

ماذا في جعبة جبران: يبيع الحضور إنجازات ومشاريع أعدت وكادت أن تتحقق لولا النكد السياسي وعرقلة التمويل. كل أسبوع يقدم نجم الشباب فقرة ما يطلبه الناخبون. وغني عن القول أن إنجازات باسيل بنت عم انتصارات الشيخ نعيم قاسم. موجودة ذهنيّاً فقط.

أما الجنرال فسعيد في متاهات السياحة والمشاور برفقة ولي العهد الأورنجي.

أيلول شهر القطاف: تفاح. عنب. رمان. يزعر جبران في أيلول وتشيرين الأول ويحصد في أيار. ماذا سيحصد؟ العلم عند «حزب الله».



راعٍ يقود قطيعه وسط صخب لندن كجزء من تقليد قديم (بريطانيا- رويترز)

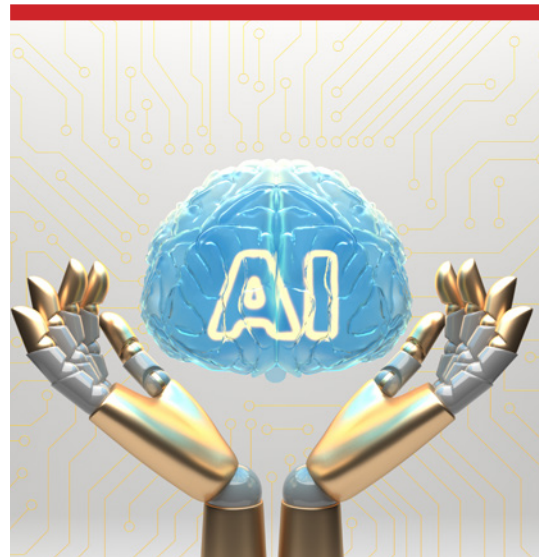
مصطلح جديد لوصف الذكاء الاصطناعي الرديء

ابتكر باحثون في شركة BetterUp Labs ومختبر ستانفورد لوسائل التواصل الاجتماعي مصطلحاً جديداً لوصف المحتوى منخفض الجودة الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي في العمل، وهو Workslop (العمل الرديء).

يُعرّف المصطلح بأنه «محتوى عمل يُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي ويُعرض كعمل جيد، لكنه يفتقر إلى الجوهر اللازم لتحقيق تقدم ملموس». ويشير الباحثون إلى أن هذا قد يفسر سبب عدم تحقيق 95 % من المؤسسات التي جربت الذكاء الاصطناعي لأي عائد على استثماراتها.

ويكون العمل الرديء الناتج عن الذكاء الاصطناعي «غير مفيد، أو ناقصاً، أو يفتقد للسياق الضروري»، مما يزيد من عبء العمل على الموظفين، إذ يضطرون لتصحيحه أو إعادة تنفيذه. وكشف استطلاع شمل أكثر من ألف موظف أميركي أن 40 % منهم تلقوا «عملاً رديئاً» أنتجه الذكاء الاصطناعي خلال الشهر الماضي، ما يؤكد أن هذه الظاهرة أصبحت تحدياً حقيقياً في بيئة العمل.

يُشار إلى أن كلمة Slop كانت اقترنت من قبل بالذكاء الاصطناعي، حيث ظهر مصطلح AI slop لوصف الوسائط والنصوص منخفضة الجودة والأسلوب المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي.



اكتشف وفاته من خلال جنازته علق رأسه بإشارة المرور

علق رأس سائق دراجة نارية داخل هيكل إشارة مرور مؤقتة في مدينة تشنغدو الصينية، بعد اصطدام بسيط، فتحول الحادث إلى مشهد كوميدي غير متوقع، استدعى تدخل فرق الإنقاذ.

لم تكن مهمة تحرير الرجل سهلة، فقد استغرقت عملية الإنقاذ نحو 40 دقيقة، استخدم خلالها رجال الإطفاء أدوات خاصة لقطع أجزاء من الإشارة المعدنية بحذر شديد حتى يتمكنوا من إخراج رأسه بأمان. بعد تحريره، نُقل الرجل إلى المستشفى، حيث أكدت التقارير الطبية أنه لم يتعرض لأي إصابات خطيرة. وانتشرت صور الحادث بسرعة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث علق المستخدمون عليها بسخرية ومزاح، واصفين إياه بـ «الفانوس الأخضر» أو حادث نادر «كالفوز بتذكرة يانصيب».



شهدت مدينة ألدريتس شمال الأرجنتين حادثة فريدة من نوعها عندما حضر شاب جنازته الخاصة ليثبت أنه على قيد الحياة.

بدأت القصة عندما عثرت الشرطة على جثة تحت شاحنة قصب سكر، وافترضت السلطات في البداية أنها تعود لشاب يبلغ من العمر 22 عامًا، لم تتمكن والدته من التواصل معه لعدة أيام. بعدها، تعرفت الأم على الجثة من خلال ملبسه، مما دفع العائلة إلى إقامة جنازة سريعة. لكن الصدمة الكبرى كانت عندما وصل الشاب إلى قاعة الجنازة، ليعلن للحاضرين: «أنا حي!»، فأصيب المعزون بالذهول، وتم نقله إلى مركز الشرطة للاستجواب.

كشفت التحقيقات لاحقاً أن الجثة الموجودة في التابوت تعود لرجل آخر يبلغ من العمر 28 عامًا. أثارت هذه الواقعة استياء أسرة المتوفى الحقيقي، التي أعيدت لها جثة ابنها بعد أسابيع من الالتباس. وأعلنت النيابة العامة الأرجنتينية عن بدء تحقيق داخلي في حادثة الخطأ في تحديد الهوية.

